



## تقرير مؤقت مقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٣٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، متابعة لبعثة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، وطلب فيه إلى أن أقدم تقريراً مؤقتاً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويُلخص هذا التقرير التطورات الرئيسية في أنغولا منذ تقديم تقريري المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2002/834). ويصف التقرير أنشطة البعثة في المجالين السياسي والعسكري، ومجالي حقوق الإنسان وحماية الأطفال، والمجال الإنساني ومجال التنمية، ويحدد التحديات المستمرة التي تواجهها عملية توطيد السلام في أنغولا.

### ثانياً - التطورات السياسية

٢ - شهدت الفترة قيد الاستعراض عدداً من التطورات السياسية الكبيرة، لا سيما نهاية الصراع المسلح؛ والتوقيع اللاحق على مذكرة الالتزام بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بشأن المهام المتبقية في إطار بروتوكول لوساكا؛ وجهود يونيتا لتوحيد وتحويل نفسها إلى حزب سياسي؛ وإنجاز أعمال اللجنة المشتركة.

٣ - واجتمعت، أثناء زيارتي لأنغولا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢، بالرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، وأعضاء حكومته، وقيادة يونيتا، وجماعات المجتمع المدني، وعقدت مناقشات حول عدد من المسائل الرئيسية، لا سيما المساهمة المستمرة للأمم المتحدة في توطيد السلام في البلد. وأتيحت لي أيضاً الفرصة لأشهد عن كثر الحالة الإنسانية الخطيرة التي تواجهها أنغولا عندما زرت مخيم المشردين داخليا في فيانا، وضواحي لواندا. وتصادفت زيارتي أيضاً مع التوقيع على مذكرة الالتزام أثناء الدورة الاستثنائية للجنة المشتركة، التي حضرها في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وعقب إجراء المشاورات المعتادة

ومنها تلك التي أُجريت مع حكومة أنغولا، عيّنتُ السيد ابراهيم غمباري ممثلاً خاصاً لي بشأن أنغولا ورئيساً للجنة المشتركة التي أُعيد إنشاؤها.

### إنهاء الصراع المسلح

٤ - تجدر الإشارة إلى أن الصراع المسلح بين حكومة أنغولا ويونيتا انتهى بالتوقيع، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على مذكرة التفاهم الملحقه ببروتوكول لوساكا لوقف الأعمال القتالية وتنفيذ المسائل العسكرية المعلقة، بموجب بروتوكول لوساكا. ولم يتم الإفادة عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار منذ ذلك التاريخ. وفي ٣ آب/أغسطس، أعلنت حكومة أنغولا أن حوالي ٨٠.٠٠٠ من المقاتلين السابقين ليونيتا قد تم تجميعهم في معسكرات، ونزع سلاحهم، وتسريحهم في ٤١ منطقة استقبال، بالاقتران بحوالي ٣٠٠.٠٠٠ من معيبيهم. وأشارت القوات المسلحة الأنغولية إلى أنها جمعت معظم الأسلحة من المحاربين السابقين ليونيتا، وتم العثور على أماكن إخفاء أسلحتهم. وفي ٢ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة الأنغولية أنه تمت عملية نزع سلاح وتسريح القوات المسلحة التابعة ليونيتا. ووفقاً للمذكرة التفاهم، تم إدماج ٥.٠٠٧ من المحاربين القدامى ليونيتا في الجيش الوطني، كما تم إدخال ٤٠ من أفراد يونيتا في الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، ينتظر إعادة ٦٥٨ من المحاربين القدامى الأجانب من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوطانهم، وقد تم نزع سلاحهم وتسريحهم، وسيصحبهم ٢٥٣ من معيبيهم.

٥ - وتقوم اللجنة العسكرية المشتركة، التي تم إنشاؤها بموجب مذكرة التفاهم للإشراف على الجوانب العسكرية المعلقة، بمراقبة ورصد عملية التجميع في المعسكرات ونزع السلاح والتسريح. وشارك ثمانية من ضباط الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة كمراقبين في عمل اللجنة العسكرية المشتركة وفي فرقها التقنية المركزية والإقليمية، بالإضافة إلى مشاركة مراقبين عسكريين من الدول الثلاث المسؤولة عن مراقبة عملية السلام (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية). وقد تم إعادة تسمية اللجنة العسكرية المشتركة فأصبح اسمها اللجنة العسكرية وذلك بعد اندماج الأفراد العسكريين التابعين ليونيتا في الجيش الوطني، واللجنة مسؤولة عن رصد مرحلة الاندماج والإدماج وإعادة التوطين في إطار عملية التسريح، بما في ذلك توفير الأمن وتوزيع الأغذية والأدوية. وهي مسؤولة أيضاً عن رصد أنشطة إزالة الألغام، بالإضافة إلى اكتشاف وتدمير مخبئ الأسلحة المتبقية في البلد. وينتظر من اللجنة العسكرية أن تواصل العمل لحين انتهاء عملية إعادة توطين المحاربين السابقين.

## التوقيع على مذكرة الالتزام

٦ - بعد الانتهاء رسمياً من الجوانب العسكرية لعملية السلام، انتقلت حكومة أنغولا ويونيتا إلى تنفيذ المهام السياسية المتبقية في إطار البروتوكول. ووفقاً لمذكرة الالتزام المتعلقة بالتنفيذ النهائي لبروتوكول لوساكا، والموقعة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وافق الطرفان على أن يقوموا خلال ٤٥ يوماً بتنفيذ المهام المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا: المصالحة الوطنية، بما في ذلك إعادة الاندماج الاجتماعي للمحاربين السابقين ليونيتا؛ وتوزيع المرافق على يونيتا وأماكن الإقامة على قيادة الحزب؛ وتقديم مرشحين من يونيتا لشغل مناصب في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية والخدمات العامة؛ وجعل يونيتا حزبا سياسيا واستعادة زعيم أكبر حزب للمعارضة مركزه؛ واستعراض رموز جمهورية أنغولا؛ والعملية الانتخابية.

٧ - ووفقاً لمذكرة الالتزام، أعيد إنشاء اللجنة المشتركة المعنية بعملية السلام في أنغولا برئاسة ممثلي الخاص، وتتألف اللجنة من ممثلين عن حكومة أنغولا ويونيتا والدول الثلاث المسؤولة عن المراقبة (المجموعة الثلاثية) من أجل تسهيل تنفيذ المهام المتبقية في بروتوكول لوساكا والتحقق من ذلك.

## إعادة توحيد يونيتا وتحويلها إلى حزب

٨ - تجدر الإشارة إلى أن باولو لوكامبا "غاتو" تولى مهمة منسق لجنة الشؤون الإدارية لكبار المسؤولين عن يونيتا، وقد تم إنشاء اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وبعد التوقيع على مذكرة التفاهم في ٤ نيسان/أبريل، بدأت قيادة يونيتا بذل الجهود لتوحيد مختلف فصائل الحركة. وبعد حوالي ثلاثة أشهر من المفاوضات بين لجنة تجديد يونيتا بقيادة أوجينيو أنغولو مانوفاكولا ولجنة الشؤون الإدارية التابعة ليونيتا، بقيادة باولو لوكامبا "غاتو"، تم اتخاذ خطوات رئيسية نحو إعادة توحيد الحزب. وفي ٣٠ تموز/يوليه، استقال زعيم لجنة تجديد يونيتا وفي ٦ آب/أغسطس، تم الاستعاضة عن لجنة الشؤون الإدارية بلجنة سياسية مؤلفة من ٦٠ عضواً. ومن أجل تبديد القلق الذي يساور بعض عناصر لجنة تجديد يونيتا، تم زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى ٢٥٠ عضواً في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد رئيس "البعثة الخارجية" لليونيتا إساياس ساماكوفو إلى أنغولا لتولي مسؤوليته في مجال الشؤون الانتخابية داخل اللجنة السياسية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أقسمت يونيتا اليمين في الآونة الأخيرة في لجنتها السياسية الموحدة في الجمعية الوطنية في لواندا، وبذلك تم رسمياً اعتبار يونيتا حزبا سياسيا موحداً. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، افتتحت الجمعية الوطنية الأنغولية دورتها التشريعية العاشرة، وانتخب أثناءها جيرونيمو فانغا زعيماً للمجموعة البرلمانية ليونيتا، وهو أكبر حزب معارضة في الجمعية. وأعاد السيد فانغا التأكيد في خطابه الافتتاحي على التزام يونيتا بالتوصل إلى سلام حقيقي في أنغولا.

٩ - وانتقلت عندئذٍ يونيتا إلى مقرها الوطني الجديد في لواندا، الذي وقّرت لها الحكومة. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت اللجنة السياسية لمناقشة تطبيع أنشطتها السياسية، لا سيما توسيع نطاق هذه الأنشطة بحيث تشمل الأقاليم. وفيما بعد، أعلنت حكومة أنغولا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر أن الشروط القانونية قد تم استيفاؤها بالنسبة لجميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك يونيتا، لكي تعمل بحرية في كل أنحاء البلد.

### ثالثا - الأنشطة التي تضطلع بها البعثة والأمم المتحدة دعما لتوطيد السلام في أنغولا

١٠ - أوكل مجلس الأمن، بموجب قراره ١٤٣٣ (٢٠٠٢)، إلى البعثة الاضطلاع بعدد من المهام بغية الانتهاء من تنفيذ بروتوكول لوساكا وتوطيد السلام في أنغولا. ومن أجل توفير القيادة اللازمة لهذه العملية، طلبت من ممثلي الخاص الذهاب إلى لواندا، التي وصل إليها يوم ١٤ أيلول/سبتمبر. وتحت إشرافه، تمكنت البعثة من القيام بنشاطها بنجاح في جميع المجالات الموكلة إليها مسؤوليتها تقريبا، بما فيها اختتام عمل اللجنة المشتركة؛ والمشاركة كمراقب في اللجنة العسكرية؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان. كما تقوم البعثة حاليا بتنسيق جميع جوانب المساعدة الإنسانية، وخاصة توفير الأغذية والأدوية، من خلال وكالات الأمم المتحدة المعنية.

١١ - ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن كلف، بموجب القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢)، ممثلي الخاص بالإشراف على وضع نهج منسق ومتكامل إزاء أنشطة الأمم المتحدة في أنغولا. وتحقيقا لهذه الغاية، عمل ممثلي الخاص بشكل وثيق مع الفريق القطري فضلا عن الوكالات والصناديق والبرامج والشركاء في التنفيذ الذين يبذلون ويدعمون الجهود الوطنية الرامية إلى بناء المؤسسات وبسط سلطة الحكم بصورة تامة في جميع أرجاء أنغولا. وعمل نائب ممثلي الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم أيضا كأحد أعضاء وفد الأمم المتحدة في اللجنة المشتركة المعنية بعملية السلام، وساهم في أعمالها، لا سيما المناقشات التي جرت بشأن الحالة الإنسانية في البلد.

#### اللجنة المشتركة المعنية بعملية السلام

١٢ - كان من بين التحديات الهامة فيما مضى القدر الكبير من انعدام الثقة السائد بين طرفي بروتوكول لوساكا، والذي أدى مرة بعد أخرى إلى انهيار عملية السلام. ولذلك، فقد أنشئت اللجنة المشتركة للعمل كآلية تكفل إقامة حوار منظم بين الطرفين بشأن القضايا الأساسية ولضمان التنسيق مع الشركاء الدوليين، وذلك من خلال أعمال التيسير التي تقوم بها الأمم المتحدة بوصفها رئيسة اللجنة.

١٣ - وبدأ العمل الفني للجنة المشتركة المعاد تشكيلها، والتي يرأسها ممثلي الخاص، يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، وأنشأت البعثة قبيل ذلك أمانة لتسهيل أعمالها. وخلال الدورة الأولى، تم الاتفاق على إمكانية أن تجري اللجنة مشاورات غير رسمية مع أفراد أو مجموعات من الممثلين من خارج اللجنة المشتركة لتقديم المعلومات وتبادل الآراء بشأن المواضيع التي تنظر فيها اللجنة. وخلال الدورة الثانية للجنة، أعرب وفد يونيتا عن شواغله إزاء إعلان الحكومة عن اعتزامها إقفال مناطق استقبال المقاتلين السابقين بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك بشأن التأخير في توفير الإعانة المقدمة من الدولة التي يحق لطرفها الحصول عليها بمقتضى القانون.

١٤ - وركزت دورتا اللجنة الثالثة والرابعة على موضوع المصالحة الوطنية. وخلال الدورة الثالثة، التي عقدت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت يونيتا إلى الحكومة إصدار بيان علني يؤكد أنه بإمكانها العمل بحرية في جميع أنحاء البلد كحزب سياسي. كما قدمت يونيتا إلى رئيس اللجنة المشتركة قائمة بأسماء مرشحيها للمناصب الحكومية، بينما سلمت الحكومة يونيتا مفاتيح ثلاثة بيوت وشقتين وفقا لشروط مذكرة الالتزام.

١٥ - وخلال الدورة الخامسة للجنة المشتركة، التي عقدت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدم وفد الحكومة تقريرا عن عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين المسرحين. وتقرر أيضا إنشاء فريق فرعي فني تابع للجنة، ترأسه البعثة، لمتابعة برامج إعادة توطين المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت دورة استثنائية خصصت لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين المسرحين، قدم الرئيس أثناءها تقريره عن الزيارة التي قامت بها اللجنة المشتركة إلى منطقة الاستقبال في ميمبوتا. بمقاطعة بنغو. وفي الوقت ذاته، قدمت الحكومة بيانا عن مشاركة يونيتا في بعض الأجهزة الحكومية التي تُعنى بإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين المسرحين.

١٦ - وعقدت الدورة السادسة للجنة المشتركة يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، واستعرض الأعضاء خلالها تقرير الرئيس عما أجراه بنفسه من مشاورات مع مختلف فئات المجتمع الأنغولي، فضلا عن تقرير الفريق الفرعي الفني بشأن إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين المسرحين. وخلال هذه الدورة، كررت يونيتا طلبها بأن تصدر الحكومة بيانا يؤكد أنه بإمكانها العمل بحرية كحزب سياسي في جميع أنحاء البلد. كما طلبت إنشاء آلية لما بعد اللجنة المشتركة مهمتها رصد المهام التي لم تُنجز بعد ورفع الجزاءات المتبقية. ووافق وفد الحكومة، من ناحيته، على إنشاء آلية من أجل مواصلة الاتصالات الثنائية مع يونيتا،

ويمكن أن تشمل إجراء مشاورات مع الأمم المتحدة وممثلي اللجنة الثلاثية، مع أنها تختلف في شكلها عن شكل اللجنة المشتركة.

١٧ - ووفقا لاتفاق سبق التوصل إليه، عقدت الدورة الختامية العادية للجنة المشتركة يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأبلغ خلالها وفد الحكومة يونيتا بأنه أصدر بيان يؤكد حقها في العمل كحزب سياسي. كما وقعت اللجنة المشتركة على إعلان اقترحه الحكومة يوصي بأن ينظر مجلس الأمن في رفع جميع الجزاءات المفروضة على يونيتا، على الفور.

١٨ - وخلصت اللجنة المشتركة في بيانها الختامي إلى أن المهام الرئيسية لبروتوكول لوساكا قد اختتمت، وقررت بناء على ذلك حل نفسها. كما تعهدت الحكومة ويونيتا الوفاء بالاتفاقات الواردة في المحاضر الموقّعة لجلسات دورات اللجنة المشتركة، واتباع منطق السلام في تسوية المنازعات، والإعراض المطلق عن اللجوء إلى الحرب، وإنشاء آلية ثنائية لمتابعة ورصد ما تبقى من المهام المتوسطة والطويلة الأجل. وتم التوقيع على تقرير اللجنة المشتركة النهائي يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ذلك، وافقت اللجنتان السياسيتان للحزب الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا، ويونيتا على عقد اجتماع رفيع المستوى في أوائل كانون الأول/ديسمبر لمناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية الوطنية.

١٩ - وبينما واصلت اللجنة المشتركة أعمالها، دفعت الحكومة ليونيتا أول قسط من إعانة الدولة المخصصة لها كحزب سياسي. كما عينت مرشحين من يونيتا لشغل منصب المحافظ في ثلاث مقاطعات من ١٨ مقاطعة، وسبعة نواب للمحافظين، وستة سفراء. واحتفظت يونيتا أيضا بمناصبها الوزارية الأربعة ومناصب نواب الوزراء السبعة التي كان الاتحاد الوطني الجديد للاستقلال التام لأنغولا يشغلها. ووافقت الحكومة كذلك على السماح بزيادة مشاركة يونيتا في اللجنة الوطنية لإعادة إدماج الأشخاص المسرحين والمشردين إدماج اجتماعيا مثمرا. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لإصرار يونيتا، وافقت الحكومة على النظر في زيادة تمثيل يونيتا في المعهد الوطني لإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للمقاتلين السابقين. غير أن الحكومة لم تقرر أي شيء بعد بشأن التمثيل المحتمل ليونيتا في المعهد الوطني لإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة.

٢٠ - وفيما يتعلق بذلك الجانب من بروتوكول لوساكا الذي يتناول الوضع القانوني لزعيم يونيتا، قدمت الحكومة وثيقة إلى يونيتا بشأن توفير الحراس الشخصيين وترتيبات المراسم. وقالت يونيتا إنها ستدرس هذه الوثيقة، غير أنها أشارت إلى ضرورة سن قانون يشمل هذه المسألة.

٢١ - وفي غضون ذلك، اتفق الطرفان على أن تعالج الجمعية الوطنية مسألة إعادة النظر في رموز الدولة. كما اتفقا على أن مسألة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ قد تجاوزتها الأحداث، وقالوا إنهما يتطلعان إلى الانتخابات العامة المقبلة. وفي معرض التشديد على ضرورة إجراء تلك الانتخابات في جو من الحرية والتزاهة، وعلى ضرورة أن تكون مفتوحة أمام جميع الناخبين المؤهلين، طلبت يونيتا إلى الأمم المتحدة المشاركة بفعالية في هذه العملية. وطلبت الحكومة أيضاً، من حيث المبدأ، إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة في العملية الانتخابية التي يُتوقع الآن أن تُجرى في عام ٢٠٠٤.

### تنسيق عملية إعادة الإدماج والتوطين

٢٢ - قامت المجموعة الصغيرة من ضباط الاتصال العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في أنغولا الذين يواصلون مشاركتهم في اللجنة العسكرية كمراقبين، بزيارات ميدانية واسعة النطاق إلى مناطق الاستقبال. وقدم هؤلاء الضباط أيضاً المساعدة في أنشطة التنسيق بين كل من الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق الاستقبال، والمسؤولين في القوات المسلحة الأنغولية. ولاحظ ضباط الاتصال أن التنظيم والانضباط قائمين على نحو كاف داخل مناطق الاستقبال التي يديرها السكان بأنفسهم، بينما لا تزال الأوضاع الإنسانية والاجتماعية تثير القلق وما برح المقاتلون السابقون يعانون من تدهور معنوياتهم على نحو مطرد. ذلك أنه مما يزيد من سوء حالة الإمداد والنقل وصعوبات الوصول إلى مناطق الاستقبال استمرار تأخر دفع رواتب المقاتلين السابقين وانعدام المعلومات بشأن برامج إعادة إدماجهم في المجتمع. وقد لجأ الكثيرون منهم، في سعيهم إلى كسب الرزق، إلى وسائل أخرى كالقيام في المناطق المحيطة بأعمال لقاء أجر. وقد خلق هذا الوضع شعوراً متزايداً بانعدام الأمن في بعض أجزاء البلد وأصبح يخشى من أن يلجأ المسرحون من هؤلاء المقاتلين السابقين إلى السطو والسرقة إذا لم يقدم لهم أي دعم.

٢٣ - وستظل عملية إعادة توطين وإدماج قرابة ٨٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين و ٣٠٠ ٠٠٠ من أفراد أسرهم فضلاً عن إعادة توطين قرابة ٤ ملايين من المشردين داخلياً تُشكل تحدياً لم تشهده أنغولا من قبل. وقد أعلنت الحكومة في هذا الصدد أنها تعهدت بأن تمول ٥٠ في المائة من المبلغ المقدر بقرابة ٥٥ مليون دولار، وهو المبلغ اللازم لتمويل برنامج للإدماج الاجتماعي الاقتصادي مستمر عامين. وستوجد حاجة إلى تلقي مساعدة من المجتمع الدولي لتغطية بقية تكلفة البرنامج.

٢٤ - وفي هذا السياق، قاد البنك الدولي من ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بعثة لأنغولا شاركت فيها وكالات الأمم المتحدة لتقييم الجوانب المالية والاجتماعية والبيئية للبرنامج الأنغولي لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وعهدت الحكومة إلى معهد إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة الاجتماعية والمهنية. بمسؤولية القيام بمجمل أعمال التنسيق مع البرنامج المذكور، في حين ستشارك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في إدارة الجوانب التشغيلية من البرنامج كشركاء منفذين. ومن المتوقع أن تمول البرنامج رابطة التنمية الدولية والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المرتبط ببرنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان، والحكومة. ومن المقرر أن يجري البنك الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ المناقشات بشأن الدعم الذي ستقدمه رابطة التنمية الدولية إلى المشروع. ويمكن الشروع في تمويل المشروع بعد فترة قصيرة من ذلك.

٢٥ - بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الحكومة شرعت في إعادة توطين المقاتلين السابقين في جميع مناطق الاستقبال ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وذلك دون أن تجري مع المقاتلين السابقين مشاورات كافية ودون أن توزع على النحو المناسب عدد إعادة التوطين كما كان مزعماً من قبل. ومما شكل مصدر توتر إعادة توطين المقاتلين السابقين دون تنظيم وقبل التأكد من أنه قد تم إزالة الألغام من المناطق التي أعيد توطينهم فيها ومن أن هناك موارد كافية لدعم العائدين. وفي مسعى لمعالجة هذه المسألة، قام الفريق الفرعي التقني المعني بتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين التابع للجنة المشتركة التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بأعمال تقييم تمهيدية لضمان شمولية عملية إعادة الإدماج واتساقها مع روح بروتوكول ومذكرة التزام لوساكا. وقد عهد أيضاً إلى هذه اللجنة بتعزيز تنسيق إعادة إدماج المقاتلين السابقين أثناء مرحلتي التخطيط والتنفيذ. وقدم الفريق الفرعي التقني إلى اللجنة المشتركة توصياته الداعية إلى الحد من الفجوة الفاصلة بين التنفيذ الميداني والسياسات.

#### الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٦ - أذن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٤٣٣ (٢٠٠٢)، لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا بأن تساعد الحكومة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مؤسسات وطنية توطن السلام وتعزيز سيادة القانون. ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت البعثة استراتيجية تمتد ٦ أشهر تنشئ بها فرق عمل إقليمية معنية بحقوق الإنسان في كل من مقاطعات هوامبو وملنجي وكوانسا سول وموشيكو وبييه وأويجي ومقاطعات جنوب لواندا وذلك، في خطوة تسبق نشر مسؤولين في تلك الأقاليم يعنون بحقوق الإنسان. وشرعت البعثة أيضاً في عدد من الأنشطة من بينها تعزيز قدرة الحكومة على حماية حقوق الإنسان وهيئة أسباب التمكين والمشاركة

للجماعات المحلية ورصد حقوق الإنسان وإنشاء شبكات حماية حقوق الإنسان بالاشتراك في ذلك مع المنظمات المحلية الموجودة، وبرامج توعية تربط بالآليات القانونية والإدارية الموجودة. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت البعثة في جميع أنشطتها لبناء القدرات آليات لإدارة الصراعات. وحدير بالذكر أن جميع برامج حقوق الإنسان، التي مُولت بتبرعات من فرادى الدول، ستكون في حاجة إلى المزيد من التمويل مع اتساع نطاقها.

٢٧ - وتعكف البعثة على تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تدريب القوات المسلحة الأنغولية في مجالي التربية الوطنية وحقوق الإنسان ويستهدف هذا البرنامج مراكز ومدارس التدريب العسكري حيث يتلقى المقاتلون السابقون من يونيتا تدريباً لإلحاقهم بالخدمة العسكرية. وعلى المستوى الإقليمي، شاركت الشرطة الوطنية أيضاً في هذه الدورات التدريبية وأنشطة المتابعة.

٢٨ - ولما كانت البعثة ترى أن الوصول إلى العدالة لتعزيز إدارة الدولة جزءاً من نهج أشمل لبناء السلام، فإنها تعمل على جعل المشاريع المضطلع بها في هذا المجال مشاريع مكتفية ذاتياً وذلك، بتعزيز الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى. ونشأ عن شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل مشروع مشترك لإقامة العدالة في البلديات يهدف إلى إقامة ١٢ محكمة جديدة للبلديات في المقاطعات. وعلى المستوى الوطني، تعكف البعثة على تعزيز آليات الحماية في المؤسسات بتوفير المساعدة التقنية والدعم المالي للجنة التاسعة للجمعية الوطنية واللجان الإقليمية لحقوق الإنسان التابعة لوزارة العدالة ورابطة المحامين ومنظمة "الأيادي الطليقة" غير الحكومية ومشروع المساعدة القانونية الطارئة التابعة للجنة العدالة والسلام التابعة للكنيسة الكاثوليكية.

### حماية الأطفال

٢٩ - لا تزال محنة الأطفال خطيرة في سياق يتصف بقلة أموال برامج المساعدة الطارئة وانعدام البرامج المناسبة لإعادة الإدماج وعدم كفاية الحماية المؤسسية والقانونية للأطفال. وقد عملت البعثة في هذا الصدد على ضمان أن تدرج مسائل حماية الأطفال في جدول أعمال اللجنة المشتركة وسائر الوكالات الحكومية المعنية. وحددت البعثة بالإضافة إلى ذلك وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أربع مجالات رئيسية تحتاج إلى أن تتخذ فيها إجراءات عاجلة هي: (أ) القيام خلال مرحلة إعادة الإدماج بحماية الأطفال الذين تضرروا وتشردوا من جراء الحرب؛ (ب) مساندة ودعم تنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بحماية الأطفال، بما في ذلك توفير الموارد الكافية لبرامج حماية الأطفال وإدخال إصلاحات تشريعية وتدابير لمنع تجنيد الأطفال والتميز على أساس الجنس ولا سيما التمييز ضد البنات

واتخاذ تدابير لمعالجة الأطفال المتضررين من الحرب من الآثار النفسانية وتوسيع نطاق الحملة الحكومية لتسجيل المواليد مجاناً؛ (ج) تقديم دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان لفائدة مسؤولي الإدارة العامة والجهاز القضائي؛ (د) المساعدة في إقامة آليات تنسيق لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز تبادل المعلومات بشأن حقوق الإنسان والمساعدة في جمع الأموال لفائدة حملات التوعية بحقوق الإنسان.

٣٠ - وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة أول حلقة عمل تدريبية بشأن حقوق الإنسان لفائدة لجنة حقوق الإنسان في مقاطعة بنغويلا. واتفق على أن تدعم اللجنة برامج تعمل خصيصاً لفائدة الأطفال المتضررين من الحرب وأن تشارك على نحو نشط في برنامج اقتفاء أثر الأسر ولمّ شمل الأسر الذي تديره وزارة المساعدة والإدماج الاجتماعي وأن تسعى إلى وضع استراتيجية خاصة بها للدعوة من أجل تعزيز حقوق الطفل وأن تكفل بذل جميع الجهود للحيلولة دون التمييز على أساس الجنس.

#### الأعمال المتعلقة بالألغام

٣١ - ما برحت حكومة أنغولا واللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام والمساعدة الإنسانية تزيديان من جهودهما التنسيقية لتنفيذ خطوات ملموسة في مجال إزالة الألغام، وذلك بدعم محدود من الأمم المتحدة. وقد أضحى من الملح أكثر من أي وقت مضى مراعاة عملية إعادة التوطين والحاجة إلى المسارعة بتوفير الموارد لتوسيع نطاق عملية إزالة الألغام. ويدعم المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية أيضاً أعمال التخطيط لإجراء دراسة استقصائية عن أثر الألغام البرية.

#### الأنشطة الإنسانية

٣٢ - لا تزال الحالة الإنسانية في البلد صعبة في مجملها إلى أقصى حد وإن أحرز قدر من التقدم في تلبية احتياجات الأنغوليين. فقد تضاعف حجم العملية الإنسانية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وظل أكثر من مليون نسمة يتلقى المساعدة نتيجة تنفيذ برامج متكاملة للغذاء والتغذية والصحة والأصناف غير الغذائية والمياه والمرافق الصحية. ولا يزال المجتمع الإنساني يركز على الاحتياجات الطارئة الماسة بينما يخطط في نفس الوقت للدخول في الأشهر القادمة في مرحلتي الإنعاش والتعمير.

٣٣ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس، تراجعت كثيراً - لأسباب تعود أساساً إلى التوسع على نطاق واسع في العمليات الإنسانية - نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية ومن نقص في الأغذية والأدوية الأساسية يهدد حياتهم. ذلك أن مستويات سوء التغذية قد ارتفعت في أواخر أيلول/سبتمبر بسبب عودة أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين

داخليا إلى مناطق لا تتوافر فيها الأغذية وخدمات الصحة والمرافق الصحية. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، أي بعد ستة أشهر من انتهاء المعارك، أصبحت الأمم المتحدة تقدم الأغذية والمساعدة الإنسانية إلى ١,٨ مليون شخص يمثلون عددا أكبر من أي عدد من السكان تقدم له تلك الأغذية وتلك المساعدة خلال الحرب الأهلية.

٣٤ - وتحسنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير فرص الوصول إلى مناطق كان يتعذر الوصول إليها في الماضي. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أصبح قرابة ٦٠ في المائة من البلد مفتوحا أمام الشركاء الإنسانيين بينما لم تكن تزيد هذه النسبة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على ٢٠ في المائة. وتراجعت كميات المساعدة الإنسانية المسقطة عن طريق الجو من ٤٣ في المائة إلى ٢٨ في المائة، الأمر الذي تقلصت معه التكلفة الإجمالية للعملية الإنسانية. ذلك أنه لا يزال يتعذر الوصول إلى ٤٠ في المائة من البلد بسبب الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية والألغام التي زرعت فيه على نطاق واسع. ولا تزال هناك حتى الآن أضرار تشمل ٦٠ في المائة من جميع الطرق الرئيسية وقرابة ٨٠ في المائة من جميع الطرق ومدرجات هبوط الطائرات. وهناك سبعة أقاليم تنتشر فيها الألغام حتى الآن بصورة كبيرة إذ يشتهب في وجود ألغام في ٥٠ في المائة من جميع المواقع التي حُددت لإيواء العائدين. وبالإضافة إلى ذلك، تهدد بداية موسم الأمطار بقطع طرق الوصول إلى المناطق التي تتلقى المساعدة الإنسانية مما سيترك أكثر من مليون شخص دون مساعدة ويؤجل مرحلتها الإنعاش والتعمير إلى موعد أبعد.

٣٥ - ولجأه هذه الحالة المتغيرة، وضعت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٢ خطط العمل الطارئة في المقاطعات لإعادة التوطين والعودة. وترمي هذه الخطط إلى إعادة ١٧٥٠.٠٠٠ من المشردين داخليا في ١٨ مقاطعة إلى مناطقهم الأصلية في أكثر من ٥٠٠ من المواقع الموزعة على أكثر من ١١٨ بلدية في ١٧ مقاطعة. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٢، عاد قرابة ١٠٠.٠٠٠ شخص إلى مناطقهم الأصلية وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم إلى الوحدة التقنية الحكومية المسؤولة عن تنسيق المساعدة الإنسانية للشروع في إقامة قاعدة بيانات تسجيلية لقيود عدد العائدين الذين أعيد توطينهم. وفي بداية أيلول/سبتمبر، ارتفع معدل العائدين بصورة حادة وبلغ ١٠.٠٠٠ عائد يوميا. ومن بين المشردين داخليا البالغ عددهم ٧٥٠.٠٠٠ مشرد الذين تم توطينهم من جديد وأعيدوا إلى مناطقهم الأصلية في أواسط تشرين الأول/أكتوبر، لم يتنقل منهم سوى ١٠ في المائة وفقا لخطة منظمة تستجيب للوائح ومعايير إعادة توطين المشردين. ويتوقع أن يعود بنهاية ٢٠٠٢ ما لا يقل عن ٨٠٠.٠٠٠ إلى ٩٠٠.٠٠٠ شخص إلى مواقع إعادة

توطينهم. وربما تنشأ احتياجات إنسانية ماسة فيما لا يقل عن ٥٠ في المائة من تلك المواقع، مما سيتطلب زيادة كبيرة في نطاق وحجم العملية الإنسانية في أنغولا.

٣٦ - ولا تزال عملية تنسيق الأعمال الإنسانية قائمة على نطاق واسع. فعلى المستوى التشغيلي، لا يزال ٨٠ منتدى لتنسيق الأعمال الإنسانية تعمل في ١٧ مقاطعة وتجمع ١١ وزارة وإدارة حكومية و ١٠ وكالات من وكالات الأمم المتحدة و ١٠٠ منظمة غير حكومية و ٣٢٠ منظمة وطنية غير حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنشطة تنسيق خاصة ترمي إلى إحراز نواتج محددة كخطط العمل الطارئة في المقاطعات لإعادة التوطين والعودة. وبتشاور وثيق مع حكومة أنغولا، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمانحين، بدأ رسمياً، في رواندا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر توجيه نداء الأمم المتحدة الموحد والمشارك بين الوكالات من أجل أنغولا. وثمة حاجة إلى قرابة ٣٨٤ مليون دولار لتمكين منظومة الأمم المتحدة من أن تواصل تمويل جهود الحكومة في أنغولا واستكمالها في مجالات الأمن الغذائي والصحة والحماية والتعليم، فضلاً عن مجالي الوصول إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها وتنسيق الإغاثة الإنسانية فيها. ويؤمل أن يكون هذا النداء آخر نداء طارئ يوجه من أجل أنغولا وهو يأتي في فترة دقيقة من عملية توطيد السلام.

#### الأنشطة الإنمائية

٣٧ - يتمثل أحد التحديات التي تواجهها أنغولا في إنشاء إطار شامل لسياسات التنمية الوطنية. وقد بدأ العمل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بتقييم الأمم المتحدة القطري المشترك وفي حين تعكف الحكومة الأنغولية على إعداد الخطة الانتقالية لاستراتيجية الحد من الفقر تُغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ يدعمها في ذلك كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المؤمل أن تضع هذه الأطر أهدافاً اجتماعية واقتصادية واضحة في مجال السياسة العامة المتبعة في عملية إعادة التوطين والإدماج، تُحقق بها أهدافاً إنمائية طويلة المدى تدعم أيضاً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - ويمثل فيروس نقص المناعة البشرية أحد التحديات التي تحظى باهتمام خاص. ففي تشرين الأول/أكتوبر، استهلّت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشُرع في آب/أغسطس في تنفيذ مشروع للعمل على إدراج مادة في المقررات المدرسية موضوعها الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقد مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المشروع بالاشتراك مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة

المشترك المتعلق بالإيدز. وتركزت أنشطة الأمم المتحدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل أساسي في هذه المرحلة على المقاتلين السابقين وعلى المشردين داخليا.

٣٩ - وللحد من أثر الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام في أنغولا وهو ما يمكن الوقاية منه عن طريق التحصين، أجرت اليونيسيف مفاوضات مع الحكومة لإجراء حملة تحصين ضد الحصبة تشمل كل البلد. ووافقت الحكومة على تنفيذ الحملة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وبعد أن أصبح القضاء على شلل الأطفال قاب قوسين أو أدنى، يتعين أن يستمر الدعم القوي المقدم من المانحين لعدة سنوات أخرى لتنفيذ حملات وطنية وعابرة للحدود تستمر حتى عام ٢٠٠٥ بهدف القضاء على شلل الأطفال.

٤٠ - وبالرغم مما أبداه المانحون من اهتمام متجدد بدعم مبادرات الإنعاش والتنمية، يعتبر الكثيرون أن إنجاز خطة انتقالية لاستراتيجية الحد من الفقر شرط لا بد منه لعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل أنغولا. ومن المتفق عليه أيضا أن من المهم لتمهيد الطريق، عقد اتفاق بين الحكومة والمانحين لإدخال إصلاحات مؤسسية أخرى أبعد منالا وأكثر عمقا. ومن الواضح أنه كلما سارعت الحكومة بتوجيه نفقاتها نحو القطاعات الاجتماعية، شجع ذلك على نحو أكبر المجتمع الدولي على منحها أموالا تكميلية. فقد طلبت الحكومة الأنغولية في هذا الصدد من الأمم المتحدة أن تساعد وتقدمها في جهودها الرامية إلى الحصول على تمويل إضافي للمساعدة الإنسانية وتنمية أنغولا في فترة ما بعد انتهاء الصراع وذلك بعقد مؤتمر دولي للمانحين يُنظم من أجل أنغولا. وقد تقرر مؤقتا أن يُعقد هذا المؤتمر في بداية عام ٢٠٠٣.

## رابعا - تحديات المستقبل

٤١ - إن كثيرا من التحديات التي تواجه أنغولا هي نتيجة الدمار والتدمير الذي حدث بسبب الحرب الأهلية المطولة التي دامت لمدة ثلاثة عقود تقريبا. وعلى الصعيد السياسي، يرتبط الحل الدائم للصراع بإضفاء الطابع الشرعي الديمقراطي وبالتمثيل، الأمر الذي بدوره من شأنه أن يسهل المصالحة الوطنية. وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب الحل الدائم قيام الدولة بصورة فعّالة بتوفير الخدمات، وإيجاد الفرص الاقتصادية لكثير من المواطنين الذين همشوا لمدة طويلة أكثر من اللازم، والبسط الفعّال لسلطة الحكومة والإدارة العامة. ومع قيام الحكومة ببرنامج إعادة التوطين، يصبح توفير هذه الخدمات عنصرا حاسما بصفة خاصة لتحقيق رفاهية جزء كبير من الشعب الأنغولي.

٤٢ - وتجدر الإشارة إلى أن مذكرة الالتزام ومذكرة التفاهم لم تُعالج المهام المتبقية. بموجب بروتوكول لوساكا، بما في ذلك قيام الحكومة ويونيتا بتوفير جميع المعلومات المتاحة المتصلة

بأماكن الألغام، وغير ذلك من المتفجرات إلى الأمم المتحدة؛ والتحقق من حياد الشرطة الوطنية الأنغولية، ونزع سلاح جميع المدنيين؛ وتوفير الضمانات للحريات الأساسية وحقوق الإنسان في إطار عملية المصالحة الوطنية؛ وتنفيذ برامج اللامركزية الإدارية. ويُنتظر أيضا بموجب بروتوكول لوساكا أن تمتد إدارة الدولة إلى كل أنحاء البلد وإعادة اندماج أعضاء يونيتا على جميع مستويات الحكومة، فضلا عن حصول جميع الأنغوليين على الخدمات الوطنية في كل أنحاء البلد. ونظرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول كثير من المسائل الحيوية هذه في إطار اللجنة المشتركة، اتفق الطرفان على إنشاء آلية ثنائية، عقب حل اللجنة المشتركة، لمواصلة مناقشة تلك المسائل.

٤٣ - وما زال نزع سلاح السكان المدنيين أمرا أساسيا من أجل تعزيز وتوطيد السلام والأمن في أنغولا. ويعكس القلق الذي أعرب عنه المجتمع المدني الأنغولي حول هذه المسألة الاتجاه المستمر لانعدام الأمن في بعض المناطق الإقليمية والحضرية حيث ازدادت عمليات اللصوصية زيادة كبيرة. ومن أجل توطيد السلام واستكمال تنفيذ بروتوكول لوساكا، تستحق عملية نزع سلاح السكان المدنيين اهتماما عاجلا. وبالإضافة إلى ذلك، حيث أن أنغولا لا تزال أكثر بلد في العالم تنتشر فيه الألغام، هناك حاجة ماسة للتعجيل بعملية إزالة الألغام في كل أنحاء البلد.

٤٤ - ومن المطلوب أيضا تقديم الدعم الكامل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لا سيما بالنسبة للأطفال وذلك في كل أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، ينبغي القيام ببرامج تتعلق بحقوق الإنسان ومساعدة الآخرين، لا في المراكز الحضرية فحسب، بل أيضا في المجتمعات الريفية. وينبغي كذلك إدماج الاتفاقيات الدولية في القانون الوطني كلما كانت هذه الاتفاقيات منطبقة. وبالإضافة إلى ذلك، يظل تحديد تاريخ الانتخابات والتحضير لها على وجه السرعة عنصرا رئيسيا في فترة ما بعد انتهاء عمل اللجنة المشتركة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى القيام في أقرب وقت ممكن بالاستعراض الدستوري، وإصدار بطاقات الهوية، وتسجيل الناخبين، وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة، وسن الجمعية الوطنية تشريعا جديدا يكفل منح جميع الناخبين المؤهلين الحق في الاقتراع.

٤٥ - والأهم من ذلك، توجد الآن فرصة، ضمن عملية المصالحة الوطنية، التصدي للمسائل الرئيسية المتعلقة بتنمية وتعزيز الثقافة الديمقراطية، والتماسك والمساءلة والشفافية. وقد حان الوقت أيضا لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل وضع حد للفساد والتأكد من احترام الحريات الفردية والأساسية.

٤٦ - وسوف يواصل عنصر بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، وفقا لولايتيهما، دعم التنفيذ الشامل لبرامج تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم وتوطينهم، بالإضافة إلى المرشدين داخليا واللاجئين. وفي هذا السياق، فإن ضباط الاتصال العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا سيواصلون رصد عملية إغلاق مناطق الاستقبال وتقديم التقارير عن ذلك، بالإضافة إلى تنفيذ برامج إعادة التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي، وعملية إزالة الألغام. وسوف يواصل عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج تسهيل تنسيق عمليات الوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة، فضلا عن البنك الدولي وغير ذلك من الجهات المانحة في هذه العملية.

### خامسا - ملاحظات

٤٧ - أصبحت احتمالات السلام الدائم في أنغولا بعد حرب دامت ٢٧ سنة حقيقية في خاتمة المطاف. وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهد البلد عدة تطورات رئيسية ساهمت في عملية المصالحة الوطنية. ويرجع الفضل في هذا بصفة رئيسية إلى الحكومة الأنغولية ويونيتا، وقد أظهرتا رغبتهما وتصميمهما على وضع حد لمعاناة الشعب الأنغولي والعمل معا من أجل استعادة الاستقرار والأمن اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة. والقرار الاستراتيجي الذي اتخذته يونيتا بالتخلي عن الخيار العسكري والتحول إلى حزب سياسي موحد أدى دورا هاما في هذا الصدد ويستحق الثناء. وأود أيضا أن أشجع حكومة أنغولا على متابعة توطيد السلام، وذلك سياسيا وماليا. وفي نفس الوقت، يجب الثناء على المجتمع الدولي للمساعدة التي قدمها إلى أنغولا من أجل التغلب على صعوبات الماضي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الفضل يرجع إلى الجهود المستمرة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة بكاملها التي استثمرت الكثير وساهمت من أجل قضية السلام في هذا البلد.

٤٨ - والتحديات التي تواجه الشعب الأنغولي، كما يتضح من هذا التقرير، ما زالت هائلة. ويتحتم على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا الشعب الأنغولي من أجل توطيد السلام، وإعادة بناء البلد، وتلبية الاحتياجات الواردة في عملية النداء الموحدة المشتركة بين الوكالات. ويجب أن يصحب ذلك إرادة قوية من جانب حكومة أنغولا لإنشاء مؤسسات حكومية شفافة وخاضعة للمساءلة وذلك في جميع المجالات، فضلا عن تبيد أي قلق قد ينتاب شعبها وأوساط المانحين وذلك بخصوص توزيع وإنفاق الإيرادات الوطنية.

٤٩ - وفي حين أنه تم إحراز تقدم كبير على المسار السياسي، فإن التحديات المتبقية الرئيسية هي في المجالين الإنساني والإمائي. وقد عملت البعثة بفعالية وبطريقة متكاملة

ومتسقة. ومع إنجاز عمل اللجنة المشتركة، طُلبتُ من ممثلي الخاص العودة إلى نيويورك. وفي حين أنه سوف يزور أنغولا بصورة منتظمة إلى أن يتم انتهاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، تم تعيين المنسق المقيم/الإنساني نائبا للممثل الخاص في أنغولا ليكون الموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا.

٥٠ - واستنادا إلى مزيد من التقدم الذي أعتقد أنه سيُحرز خلال الشهرين القادمين، وبعد المشاورات التي ستجرى مع الحكومة الأنغولية، أعتزم أن أقدم في تقريرى القادم إلى مجلس الأمن توصيات بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في أنغولا. وسوف تعكس هذه التوصيات التقدم المحرز حتى هذا التاريخ والاحتياجات المستمرة لتوطيد وتعزيز السلام في أنغولا.

٥١ - وختاما، أود أن أشكر السيد ابراهيم غمباري، ممثلي الخاص في أنغولا، على ما أبداه من قيادة كرئيس للبعثة، وعلى اختتام عمل اللجنة المشتركة بنجاح. كما أتوجه بالشكر إلى الفريق القطري للأمم المتحدة على الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أنغولا خلال هذه الفترة الحرجة. وأود، علاوة على ذلك، أن أعرب عن تقديري إلى الدول الثلاث المسؤولة عن المراقبة، وجميع الدول الأخرى المعنية التي واصلت تقديم الدعم النشط لهذه الجهود الحيوية.